● أخبار قصيرة

بيونغ يانغ: أميركا تشكل حلفاً عسكرياً في آسيا

أثارت التدريبات العسكرية المشتركة بين الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية جدلاً واسعًا في المنطقة. فبينما تصف هذه الدول مناوراتها بأنها خطوة نحو تعزيز الأمن الإقليمي، ترى كوريا الشمالية أن الأمر يتجاوز ذلك بكثير. في بيان صادر عن وزارة الخارجية الكورية الشمالية، تم وصف هذه التدريبات بأنها تشكيل فعلي لتحالف عسكري في آسيا يشبه حلف شمال الأطلسي (الناتو). وحذرت بيونغ يانغ من أن هذا التحالف الناشئ قد ينخرط في نزاع مسلح في أي لحظة بناءً على توجيهات من واشنطن. جدير بالذكر أن المناورات المسماة "Freedom Edge" استمرت لثلاثة أيام في بحر الصين الشرقي، وتعد الأولى من نوعها من حيث النطاق والتسمية الرسمية. وشددت الخارجية الكورية الشمالية على خطورة هذه التدريبات، معتبرة إياها مؤشرًا واضحًا على تشكيل كتلة عسكرية تضم الدول الثلاث.

صندوق النقد الدولي يتدخل في صياغة ميزانية باكستان

اعترف رئيس وزراء باكستان بأن صندوق النقد الدولي ساهم في إعداد وصياغة ميزانية ٢٠٢٤-٢٠٢٥. وقال رداً على موجة معارضة من نواب المعارضة وحتى نواب الأحزاب الائتلافية لميزانية العام المقبل: "نظراً للوضع المعقد الذي كنا فيه، اضطررنا لإعداد الميزانية السنوية بمساعدة صندوق النقد الدولي". كان معظم أعضاء البرلمان الباكستاني قد أعلنوا سابقاً أن ميزانية الحكومة هي ميزانية صندوق النقد الدولي، ووصفوا فرض أنواع مختلفة من الضرائب على معظم السلع الأساسية للشعب بأنه ظلم لشعب هذا البلد. كما رفض أصحاب الصناعات والتجار الباكستانيون ميزانية الحكومة بسبب الضرائب.

طالبان: القضايا الداخلية الأفغانية ليست مرتبطة بالأمم المتحدة

صرح "ذبيح الله مجاهد" المتحدث باسم طالبان، الذي يترأس وفد كابول في الاجتماع الثالث في الدوحة، في مؤتمر صحفي: "القضايا الداخلية الأفغانية متعلقة بالبلاد وليست مرتبطة بالأمم المتحدة، ولن تتم مناقشة القضايا الداخلية الأفغانية في اجتماع الدوحة". وأضاف في هذا المؤتمر الصحفي، الذي عقد قبل يوم واحد من اجتماع الدوحة: "في هذا الاجتماع، ستتم مناقشة القضايا الاقتصادية والقيود المصرفية وإنجازات الهيئة الحاكمة في أفغانستان". وشدد مجاهد على أن وفد طالبان يشارك في هذا الاجتماع مع الأخذ بعين الاعتبار ظروف كابول، لكنه لم يقدم تفاصيل حول هذه الظروف. وأضاف: "تشارك طالبان في اجتماع الدوحة من أجل التفاهم وحل المشاكل، وندعو الدول المشاركة في اجتماع الدوحة للتعامل مع أفغانستان".

كونها ثاني أكبر مانح للمساعدات لأوكرانيا

لماذا يعارض الشعب الألماني سياسة حكومته في الحرب الروسية الأوكرانية؟

الوفاق/ في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها أوروبا، تبرز ألمانيا كمثال صارخ على التداعيات المعقدة للصراع الأوكراني-الروسي. فمن المعارضة الشعبية الواسعة لسياسات المانيا تجاه أوكرانيا وروسيا، إلى الأزمة الاقتصادية المتفاقمة في البلاد، والتي تتجلى في ارتفاع معدلات إفلاس الشركات وتزايد الضغوط المالية على المواطنين. كذلك صعود الأحزاب اليمينية المتطرفة في ظل تراجع شعبية الائتلاف الحاكم، تعد أبرز التحديات التي تواجه ألمانيا، وتطرح تساؤلات حول مستقبل سياساتها الخارجية والاقتصادية في ظل هذه الظروف المتغيرة.

اعترف المستشار الألماني بأن دعم أوكرانيا والعقوبات ضد روسيا ليسا شعبيين بين "العديد من المواطنين" في ألمانيا. هذه هي النتيجة الطبيعية للعقوبات المناهضة لروسيا التي فرضها المستشار أولاف شولتز، والتي أدت إلى تراجع الاقتصاد الألماني ومعاناة المواطنين العاديين.

تراجع شعبية الائتلاف الحاكم

فقال شولتز في مقابلة مع محطة ARD الألمانية بأن شعبية الائتلاف الحاكم في ألمانيا تتراجع بسبب دعم أوكرانيا والعقوبات ضد روسيا. وقال: "صحيح أن هناك العديد من المواطنين الذين لا يوافقون على حقيقة أننا ندعم أوكرانيا، والذين لا يوافقون أيضًا على حقيقة أننا فرضنا عقوبات ضد روسيا. ولكن، في رأيي، لا يوجد خيار بديل يتمثل في عدم القيام بذلك".

رد الزعيم الألماني على سؤال حول تراجع الدعم للائتلاف الحاكم، خاصة في شرق ألمانيا، حيث يتصدر حزب البديل من أجل ألمانيا (AfD) اليميني المتطرف استطلاعات الرأي قبل الانتخابات في عدة ولايات، حيث قال شولتز إن ألمانيا كانت مستعدة لاغتنام فرص التنمية السلمية، لكن "هذا لن يعني استسلام أوكرانيا".

ألمانيا هي ثاني أكبر مانح للمساعدات لأوكرانيا بعد الولايات المتحدة. فائتلاف شولتز، المكون من الحزب الديمقراطي الاشتراكي (SPD) للمستشار بالإضافة إلى حزب الخضر والأحرار، في انتخابات البرلمان الأوروبي بنسبة ٣١٪، بينما جاء حزب البديل من أجل ألمانيا في المركز الثاني بنسبة ١٥,٩٪.

أوضاع اقتصادية صعبة

تكشف دراسة أجرتها شركة الائتمان Creditreform أن عدد إفلاس الشركات في ألمانيا قد وصل إلى ١١,٠٠٠ منذ بداية عام ٢٠٢٤، وهو رقم قياسي في ما يقرب من عقد. تعاني البلاد من ركود ناجم، من بين أمور أخرى، عن ارتفاع أسعار الطاقة بسبب انقطاع إمدادات الغاز من روسيا، وأوضح رئيس الدراسات الاقتصادية في Creditreform، باتريك لودفيج هانتش، أن أسباب زيادة إفلاس الشركات هي آثار ركود عام ٢٠٢٣، والأزمة الحالية، وضعف الوضع الاقتصادي، وأضاف هانتش: "كل هذا مجتمعاً يكسر رقاب العديد من الشركات".

في الوقت نفسه، يتزايد عدد حالات الإفلاس الفردية أيضًا: في الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٤، تم تسجيل ٣٥,٤٠٠ حالة، بزيادة قدرها ٦,٧٪ عن عام ٢٠٢٣.

وفقًا لـ Creditreform، يعاني الاقتصاد الألماني الآن من ركود ناجم، من بين أمور أخرى، عن ارتفاع أسعار الطاقة بسبب انقطاع إمدادات الغاز من روسيا، مما يفسر سبب معارضة "العديد من المواطنين" في ألمانيا لنظام العقوبات والدعم المستمر لأوكرانيا.

كما أفادت وكالة بلومبرج مؤخرًا أن المزيد والمزيد من الألمان يجدون صعوبة في تدبير أمورهم بسبب الاضطرابات التي تؤثر على أكبر اقتصاد في أوروبا.

وذكرت الوكالة: "في حين أن سخاء الحكومة والمدخرات الضخمة قد أبقت الصعوبات المالية بعيدة لفترة طويلة، فإن تراجع الدعم الحكومي، والتآكل المستمر للقوة الشرائية بسبب التضخم وأسعار الفائدة المرتفعة يتركان عددًا متزايدًا من الأسر مثقلة بالأعباء".

عدد إفلاس الشركات في ألمانيا قد وصل إلى ١١,٠٠٠ منذ بداية عام ٢٠٢٤، وهو رقم قياسي في ما يقرب من عقد

وفقًا لبلومبرج، فإن جذر المشكلة هو كوفيد-١٩، الذي أثر على الأوضاع المالية للعديد من العمال، بالإضافة إلى رفض استلام الطاقة الروسية، وجاء في المقال: "لقد قلب الأول الأوضاع المالية للعديد من العمال رأسًا على عقب، بينما حول الأخير ألمانيا من محرك النمو في أوروبا إلى أكبر متخلف فيها".

تظهر بيانات Creditreform أن حوالي ٥,٦٥ مليون ألماني تم تصنيفهم على أنهم مثقلون بالديون في عام ٢٠٢٣، وهي أول زيادة منذ عام ٢٠١٩.

آثار عكسية للعقوبات على روسيا

واجهت ألمانيا، مثل أوروبا ككل، أزمة طاقة كبيرة ناجمة بطرق عديدة عن العقوبات ضد روسيا بسبب عمليتها العسكرية الخاصة في أوكرانيا. أعلنت موسكو مرارًا وتكرارًا أن الاتحاد الأوروبي ارتكب خطأً جسيمًا في التخلي عن شراء الهيدروكربونات الروسية. وكما أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، كانت أوروبا تأمل أنه إذا لم تحصل على الغاز الروسي، فإن روسيا ستنهار، ولكن بدلاً من ذلك، ارتد الأمر عليها.

لهذا السبب، وعد المستشار الألماني في ٢٤ يونيو بتخفيف الضغط عن اقتصاد البلاد واتخاذ إجراءات لتعزيز استثمارات الأعمال. ومع ذلك، فإن القدرة على فرض إجراءات اقتصادية جديدة ستتطلب دعمًا من قادة الولايات الألمانية الـ ١٦، الذين أصروا سابقًا على تقليل بعض الإعفاءات الضريبية والإجراءات الأخرى، مما يعني أن الاقتراح سيصبح حتمًا ذا طابع سياسي للغاية.

مع معاناة الألمان كنتيجة مباشرة لسياسات شولتز المناهضة لموسكو، ليس من المستغرب أن يعارض الكثيرون العقوبات ولماذا يفقد الائتلاف الحاكم شعبيته. لقد أصبحت حكومته واحدة من أكثر الحكومات غير الشعبية في تاريخ ألمانيا حيث أشرف على تحول البلاد من قوة اقتصادية أوروبية إلى دولة تتفوق عليها حتى اليونان، رمز الكساد الاقتصادي في أوروبا.

جامعة هارفارد تقمع الطلاب المؤيدين لفلسطين

في ظل الأحداث الأخيرة التي شهدتها جامعة هارفارد، والتي تعد واحدة من أرقى الجامعات على مستوى العالم، تم تشكيل مجموعتين بحثيتين في وقت سابق من هذا العام للتحقيق في قضايا "معاداة السامية" والإسلاموفوبيا. جاء هذا القرار على خلفية الاضطرابات الجامعية التي أثارها العدوان الصهيوني على غزة، حيث أشارت التقارير إلى أن الطلاب المؤيدين للقضية الفلسطينية يواجهون قمعًا لحريتهم الأكاديمية والشخصية.

وفقًا للمجموعة المسلمة في الجامعة، لم تتم الاستجابة بشكل كافٍ للمطالب التي أثيرت خلال التحقيقات. ومن بين هذه المطالب، كانت هناك دعوات لإنهاء العلاقات التجارية والأكاديمية للجامعة مع الشركات التي تدعم أو تستفيد من العدوان على غزة. وقد أكد محمود الثباتا، الطالب الفلسطيني والناشط في لجنة التضامن الفلسطيني بالجامعة، على أن القلق الأكبر الذي تم التعبير عنه خلال الاجتماعات مع المجموعة كان يتعلق بتواطؤ الجامعة مع السياسات الصهيونية التي تؤدي إلى الأذى للشعب الفلسطيني.

كشفت التحقيقات حول التمييز ضد الطلاب المسلمين والعرب في الحرم الجامعي عن قمع واسع النطاق لحرية التعبير للطلاب الفلسطينيين والمؤيدين لهم، مما أدى إلى شعورهم بالتهديد والعزلة.

وقد أعرب العديد من الطلاب عن اعتقادهم بأن استخدام كلمتي "فلسطين" و"فلسطيني" أصبح محظورًا في النقاشات الأكاديمية والعامة داخل الحرم الجامعي. وقد أوصت المجموعتان البحثيتان باتخاذ خطوات فعالة لمعالجة هذه القضايا، بما في ذلك تنظيم ورش عمل لمكافحة العنصرية والتحيز، وتعيين أستاذ متخصص في الدراسات الفلسطينية، وتوسيع المناهج الدراسية لتشمل موضوعات تتعلق بالقضية الفلسطينية. كما دعت التحقيقات إلى توضيح السياسات المتعلقة بالتمييز و توفير الطعام الحلال في المطاعم الجامعية لتلبية احتياجات الطلاب المسلمين.

كندا.. الإضرابات تشل حركة الطيران

شهدت شركة الطيران الكندية "ويست جيت" اضطرابات كبيرة في جدول رحلاتها مع بدء إضراب غير متوقع للعاملين في الصيانة. وقد أدى هذا الإجراء إلى إلغاء أكثر من ٤٠٠ رحلة خلال الأيام القليلة الماضية، مما أثر على عشرات الآلاف من المسافرين.

وقع هذا الحدث في وقت حساس، حيث تستعد كندا للاحتفال بعيدها الوطني خلال عطلة نهاية أسبوع طويلة، والتي عادة ما تشهد حركة سفر مكثفة.

على الرغم من محاولات الحكومة الفيدرالية التدخل لحل النزاع عبر التحكيم الإلزامي، إلا أن نقابة الميكانيكيين قررت المضي قدمًا في الإضراب. وقد برر ممثلو النقابة قرارهم بعدم وجود حظر صريح على الإضراب في قرار الحكومة، مشيرين إلى عدم استعداد الشركة للتفاوض.

من جانبه، وصف رئيس "ويست جيت" الوضع بأنه "كارثي"، محملاً النقابة مسؤولية الاضطرابات. وحذر من احتمال استمرار إلغاء الرحلات حتى يتم إنهاء الإضراب أو التوصل إلى حل سريع.